تأثير منظمة التجارة العالمية

في تعزيز نظام التأمين الزراعي بالجزائر

إعداد الدكتورة

وردة بلقاســـم العـــياشـــي

أستاذ مشارك بكلية القانون - جامعة الأمير سلطان الأهلية

الرياض – المملكة العربية السعودية

Email: WardaAl-Ayashy@yahoo.com

الملخص:

تأثير منظمة التجارة العالمية في تعزيز نظام التأمين الزراعي بالجزائر

✍ إعداد الدكتورة / وردة بلقاسم العياشي

يعتبر التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الإقتصادية التنموية في أي دولة وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة وتسهيل الإئتمان والحد من التضخم، فهو وسيلة للحماية من الخطر، كما أنه يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الإقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الإستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم، وتتجلى أهمية موضوع الورقة العلمية في الدور المزدوج الذي تسعى إلى تحقيقه الجزائر من خلال إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و ما يؤديه نشاط سوق التأمين في التنمية الإقتصادية الزراعية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : التأثير– المنظمة –التجارة – عالمية – تعزيز – نظام

Email: WardaAl-Ayashy@yahoo.com

Abstract:

The impact of the World Trade Organization on strengthening the agricultural insurance system in Algeria

Dr. / Warda Belkasem Al-Ayashy

Insurance is one of the basic pillars on which the economic development policy is based in any country. This is due to the provision of considerable financial resources for the benefit of productive projects, the facilitation of credit and the reduction of inflation. It is a means of protection from risk. It also affects positively many economic variables and, most importantly, It mobilizes savings to finance productive investments, which are the cornerstone of progress. The importance of the paper is reflected in the dual role that Algeria seeks to achieve through its accession to the World Trade Organization and the activity of the insurance market in agricultural economic development by providing the necessary guarantees to achieve its plans on the one hand and collecting a considerable amount of financial resources benefiting projects produced on the other hand.

Key words: impact - organization - trade - global - promotion – system

Email: WardaAl-Ayashy@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

يعتبر التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الإقتصادية التنموية في أي دولة وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة وتسهيل الإئتمان والحد من التضخم، فهو وسيلة للحماية من الخطر، كما أنه يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الإقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الإستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم.

والجدير بالذكر أن الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين، وجهزت له المناخ الملائم من خلال إرساء شبكة معلومات في الداخل والخارج وتخصيص كفاءات إدارية ذات خبرة عالية ومؤسسات مالية ناجحة، وأبعد من هذا فلقد اتجهت شركات التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عملية الإدماج، وهذا ما جعلها قادرة على تقديم خدمات تأمينية ذات مستوى عالي ورفيع وبأسعار منافسة تساير بذلك متغيرات البيئة الإقتصادية، خاصة الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، التي تعتبر من المنظمة الوحيدة المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول، كما تشكل إجمالي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء أكثر من ٩٠% من التجارة العالمية، وبإعتبار أن الجزائر دولة من دول العالم الثالث، فهي تسعى جاهدة من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث قامت بإنشاء عدة شركات وطنية

تعمل على تأمين مجمل الأخطار الموجودة في الحياة الإقتصادية، وذلك نظرا لإقامة العديد من الإصلاحات الإقتصادية أدت إلى إعادة التنظيم في قطاع التأمين، والذي شهد هو كذلك ثورة إصلاحية عززتها الكثير من التعديلات في مختلف القوانين أهمها قانون التأمين الزراعي، وهذا ما سمح بفتح سبل وآفاق جديدة ومتطورة لعملية المنافسة التأمينية وتحسين الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

وتتجلى **أهمية موضوع الورقة العلمية** في الدور المزدوج الذي تسعى إلى تحقيقه الجزائر من خلال إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و ما يؤديه نشاط سوق التأمين في التنمية الإقتصادية الزراعية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة من جهة أخرى.

منهجية الدراسة :

في هذه الورقة العلمية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على مراجعة وافية للدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك الاستفادة من البيانات الإحصائية المتوفرة في التقارير، وعلى هذا الأساس تم الإعتماد على أسلوب المسح المكتبي الذي يساعد على سرد حقائق الدراسة معززة بجوانبها القانونية من خلال الإطلاع على مصادر مثل التقارير الإحصائية لأسواق التأمين المختلفة، بالإضافة إلى الأدبيات ذات العلاقة.

كما أن هذا المنهج يعطي الفرصة للتعرف على الأبعاد المختلفة التي يتم عادة تناولها في مثل هذا النوع من الدراسات ويعطي أيضا الفرصة للتحليل والربط بين متغيرات الدراسة بهدف التوصل إلى نتائج يمكن الإعتماد عليها.

وإنطلاقا من ذلك نجد أنفسنا أمام **إشكالية رئيسية تتمثل** فيمايلي:

بالرغم من أن القطاع الزراعي من القطاعات الانتاجية المهمة في الإقتصاد الوطني الجزائري، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وانتاج الغذاء إلا أنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة إلى تأثير العوامل الخارجية، حيث أن الانتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع، لعل أهمها العوامل الطبيعية، وهذا ما يؤكد الاستفادة التي ممكن أن تجنيها الجزائر من خلال التعديلات القانونية التي تتماشى مع ما أسفرت عنه المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية في دورتها الحادية والسبعون في روما بتاريخ ٤-٦ أكتوبر ٢٠١٦م، وهذا ما يعزز الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين للمزارعين من حيث بحث إمكانية توفير حماية من الأخطار التي قد يتعرضون لها، وتوفير التأمينات التي تعمل على الحد أو التقليل من الأثار السلبية لهذه الأخطار من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة عنها، حيث يظهر كل ذلك حاجة المزارعين إلى نظام للتأمين يمكن أن يحميهم كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة انتاجهم الزراعي، وهذا ما يؤكد دور التأمين في تعزيز وتحقيق تنمية الاقتصاد الزراعي باعتباره يمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وبناءً على ما سبق نطرح إشكالية مفادها: أهمية تأثير نظام التأمين الزراعي والسياسات الداعمة على تنمية الاقتصاد الزراعي ؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية:

الفصل الأول : مفهوم منظمة التجارة العالمية وأبعاد الإنضمام إليها

المبحث الأول : منظمة التجارة العالمية: (تعريفها، أهدافها، مبادئها)

المبحث الثاني: الزراعة في اتفاقيات التجارة الإقليمية

المبحث الثالث : أبعاد وإنعكاسات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني: مدى تأثير نظام التأمين على تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر

المبحث الأول : التأمين الزراعي ومنتجاته

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية والسياسات الداعمة لتأمين المنتجات الزراعية بالجزائر وفق اتفاقيات منظمة الأغدية والزراعة

خاتمـــــة: (النتائج والتوصيات).

الفصل الأول : مفهوم منظمة التجارة العالمية وأبعاد الإنضمام إليها

تعتبر المفاوضات الزراعية من بين البنود الهامة المدرجة بصفة منتظمة في أجندة لجنة مشكلات السلع بمنظمة التجارة العالمية، وذلك راجع للأهمية التي توليها هذه اللجنة إلى قضايا التجارة في سياق التنمية الزراعية والأمن الغذائي بهدف تحقيق المزيد من الرقي والتطور والرفاهية الاقتصادية، فما المقصود بمنظمة التجارة العالمية، وما هي الآثار المترتبة على هذا الإنضمام، يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال النقاط الموالية:

المبحث الأول : منظمة التجارة العالمية: (تعريفها، أهدافها، مبادئها)

تعريف منظمة التجارة الدولية "World Trade Organization":

هي المنظمة العالمية الوحيدة المعنية و المهتمة بالتجارة بين دول العالم فقد قد تم إنشاء منضمة ألمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في ٢٤ أكتوبر 1945 التي كانت تهدف إلى تحقيق هدف أساسي هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين و إقامة عالقات بين الدول على أساس الإلحترام لمبدأ المساواة بين الشعوب، و انبثق على هذه المنظمة ستة هيئات و من بين هذه الهيئات المجلس الإقتصادي([1]) وقد عقد هذا المجلس عدة اجتماعات كان آخرها بهافانا الكوبية

([1]) حسين عمر، الجات والخوصصة، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٢، ص ٨

في ٢١ نوفمبر١٩٤٧ حضره ٥٧ مندوب في شكل مؤتمر و ظل منعقدا حتى 24مارس ١٩٤٥، و تم التوقيع على هذا الإتفاق الذي عرف باسم "ميثاق هافانا للتجارة و العمالة ,"و الذي نص كذلك على إنشاء منظمة جديدة تعرف باسم منظمة التجارة الدولية، و قد عقدت عدة اجتماعات دولية في كل من هافانا و جنيف و فرنسا. وتم الإتفاق على أن يتم عرضه على المجالس الشعبية و مجالس الشيوخ للدول الموقعة على الإتفاقية. و تبين بعد ذلك أن الدول الأعضاء في اللجنة لم تبادر في اتخاذ إجراءات التصديق وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت في ديسمبر ١٩٥٠ أنها ال ترغب في عرض المشروع على الكونغرس الأمريكي. و في نفس الفترة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة بعض الدول للتفاوض بغرض تخفيض الرسوم الجمركية و قد جرت هذه المفاوضات في جنيف السويسرية سنة ١٩٤٧، و كانت هذه المفاوضات تجرى على أساس كل سلعة على حدى و بين دولتين و بعد ذلك تم تعميم هذه االتفاقيات الثنائية وتم وضع اتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عليه اسم ـ الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ـ في ٣٠ أكتوبر1947، الذي أصبح يعرف باسم " GATT " وقع عليها ٢٣ مندوب وأصبحت نافذة اعتبارا من جانفي ١٩٤٨، و بلغ عدد الموقعين على الإتفاقية سنة ١٩٦٣ في جولة كندي ٦٢ دولة التي تمثل أكثر من ٨٠ %من التجارة العالمية في تلك الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الموقعة على الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة كان في تزايد مستمر بين كل جولة

من جوالت المفاوضات حيث بلغ سنة ١٩٩٣، ١١٧ دولة موقعة على الإتفاقية و التي تملك في تلك الفترة ٩٥ %من التجارة العالمية، وفي تاريخ ١٢ أفريل بمدينة مراكش المغربية تم عقد ندوة جاءت بالإتفاق النهائي لجولة أألوروغواي "١٩٨٦ – ١٩٩٤ " الذي يدعو إلى تنظيم التجارة العالمية تحت إطار المنظمة للتجارة وتحقيق طموح الإتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية و التجارة، كما انها تتألف من ١٦٠ دولة تمتاز بالعضوية و٢٤ دولة لها صفة مراقب (الجزائر واحدة منهم)، كما يجب القول أن لمنظمة التجارة العالمية شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعتبر منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف استنادا إلى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأرغواي([1]) **ومن أبرز نشاطات منظمة التجارة العالمية:**

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة العالمية.
- العمل على ايجاد المفاوضات بين الدول فيما يخص التجارة المشتركة.
- العمل على حل الخلافات و المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.
- مراجعة و تدقيف السياسات و الاجراءات المتبعة في عملية التجارة.

(١) عبد الحميد عبد المطلب، الجات والآليات منظمة التجارة العالمية من أرغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة ٢٠٠٣، ص ١٧٦.

- تدريب و تطوير الدول و البلدان النامية على حركات و عمليات التجارة الدولية من خلال مراكز وبرامج تجارية.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لتسهيل الحركة التجارية بين الدول المختلفة.

أهدافها:

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق أهداف مهمة تتمثل فيما يلي([1]):

- تحرير التجارة الدولية وذلك من خلال وضع آليات تضمن العدالة والانفتاح بين الدول.
- العمل على حل النزاعات بين الدول الأعضاء ومتابعتها.
- تمكين الدول النامية على الانخراط في الاقتصاد العالمي.
- التوقف عن تقديم الدعم لكل السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من طرف كل أعضاء المنظمة.

(١) محمد ابراهيم عبد الرحيم، منظمات إقتصادية دولية في زمن العولمة، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ٢٠٠٨، ص ١٤٢،١٤٣.

مبادئها:

ترتكز منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ أساسية([1])، يمكن إدراجها على النحو الأتي:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: أي عدم معاملة دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في طريق المنافسة، باستثناء الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمروكية ومناطق التجارة الحرة، وكذلك ما تفرضه للدول النامية لحماية صناعتها الناشئة.
- مبدأ المعاملة الوطنية: بمعنى عدم التمييز بين المنتجات المحلية وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات بالتصدير أو الاستيراد من طرف أي عضو في المنظمة.
- مبدأ الشفافية: ويقصد به توفير المعلومات لجميع أعضاء المنظمة وإبلاغهم بأي تعديل يطرأ على هذه السياسا أو الإجراءات المتعلقة بالتصدير أو الاستيراد من طرف أي عضو في المنظمة.

(١) يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، سنة ٢٠١٠، ص ١١٥.

- مبدأ التجارة العالمية: ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة.
- مبدأ إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمروكية: أي إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات.
- مبدأ التشاور والتفاوض: حيث تدعو المنظمة العالمية للتجارة كل أعضائها إلى التشاور والتفاوض وحل النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض.

المبحث الثاني : أبعاد وإنعكاسات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

تحاول الجزائر جاهدة للحصول على العضوية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ سنة ١٩٨٧م، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بضرورة إلتزامها بعدة شروط([1])، منها:

- تطبيق جميع الاتفاقيات المنظمة بمجرد الانضمام إليها، بما في ذلك الإجراءات الخاصة والتفصيلية للبلدان النامية واحترام الفترة الانتقالية لهذه البلدان.
- قبول اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كلها وهي التي تحكم كل من السلع و الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
- قبول الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
- تقديم التزامات محددة في مجال التجارة في السلع (التثبت الجمركي) على ان تكون النسبة مقبولة من طرف جميع الاعضاء في المنظمة.
- اتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية تكون مقبولة من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

---

(١) سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة ١، سنة ٢٠٠٨م، ص ٥٣

- قبول مجموعة من الالتزامات الخاصة بالخدمات.
- كما يجب على الجزائر الالتزام بتحقيق الحقوق الجمروكية وكذلك مراعاة القوانين الصادرة من الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمروكية (GATT) خاصة قانون تحديد قيمة المبادلات التجارية والقيام بإصلاحات في المجال الاقتصادي وذلك بالاستمرار في إعادة الهيكلة الاقتصادية في جميع الميادين، فإقتصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تنظيمها، وذلك بالالتزام بكل الشروط لتحقيق الخوصصة والمتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار، تشجيع القطاع الخاص وتطوير النظام المصرفي والنقدي واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية للإنتاج.

- **مساعي الإنضمام:**

بتاريخ ١٩٨٧م قدمت الجزائر الطلب للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كعضوا ملاحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمروكية، حيث باشرت مفاوضاتها للانضمام إلى (GATT)، وتم تشكيل مجموعة العمل الخاصة بدراسة ملف الانضمام في ٧ يونيو ١٩٨٧م، ولكن تعثرت المفاوضات لعدة أسباب أهمها الصعوبات والتحولات التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانيينات وبداية التسعينات، وفي ختام جولة الأرجواي – مراكش بتاريخ ١٩٤/٤/١ م والتي كان من نتائجها

ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، طالبت الجزائر في ١٩٩٥/١/٣٠م تحويل مجموعة العمل التس تشرف على المفاوضات من (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي كانت من نتائج جولة الأرجواي مراكش، وفس سنة ١٩٩٦م قدمت الجزائر لأول مرة وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في ١٩٩٤/١١/٧، وتم المصادقة على مذكرة الانضمام بصفة رسمية والتي نصت على سبعة محاور في ١٠٩ صفحات، وكانت تتمحور حول:

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول من اقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.

ب- تقديم شرح وتوضيح لتجارة السلع.

ت- تقديم وشرح النظام الحالي في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وبعد تقديم طلب الإنضمام وتقديم مذكرة الانضمام باشرت الجزائر المرحلة الأولى من المفاوضات مع الدول الأعضاء، وهي مفاوضات متعددة الأطراف يتم خلالها طرح العديد من الأسئلة الكتابية والشفوية على الجزائر، تتمحور هذه الأسئلة حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفة الجمروكية، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، الإعفاءات، الإجراءات التعويضية، تنظيمات التصدير، المقايس الصحية، الاحصائيات والمنشورات المتعلقة بالتجارة الخارجية، أما فيما يخص المرحلة الثانية من

المفاوضات كانت ثنائية الاطراف يتم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع والخدمات والتفاوض يتم على أساس كل عضو على حدى([1]).

والجدير بالذكر أن بالرغم من أن الجزائر قطعت مسافات كبيرة منذ بداية المفاوضات عام ١٩٩٦م، حيث بلغت ١١ جولة من المفاوضات وأجابت على حوال ١٦٤٠ سؤال وعقد ٩٣ اجتماعا مع ٢١ دولة، -كما انطلقت الجولة الثانية عشر في مارس ٢٠١٣م متعددة الأطراف، متبوعة بالعديد من المفاوضات الثنائية مع ١١ بلدا عضوا في منظمة التجارة العالمية – إلا أنه لم يتم الحسم في العديد من الملفات المطروحة، أضف إلى ذلك أن تم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي السيد فرانسوا رد، بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني السيد ألبيرتو ديالوتو، من أجل تسريع عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

- **الجزائر بين اجتياز التحدي وإقتناص فرص الإنضمام إلى المظمة العالمية للتجارة:**

أولا/ التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى المظمة العالمية للتجارة:

يعاني إقتصاد الجزائر من العديد المشاكل والصعوبات، بالإضافة إلى عدم نجاح جميع الإصلاحات التي باشرتها منذ السبيعينات من القرن الماضي، وهي تسعى جاهدة من

(١) المرجع السابق ذكره، ص ٥٤.

أجل القضاء على هذه المشاكل والتقليص من الصعوبات، والعمل على تسريع وثيرة الإجراءات والاصلاحات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولعل أهم هذه المعوقات ما يلي([1]):

- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة وهذا لأنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة وتمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.
- بتاريخ ٢٠٠١م تلقت الجزائر العديد من الانتقادات الحادة من طرف رئيس المظمة العالمية للتجارة السيد مايك مور، ومن خلال نتائج هذه الجولة نلاحظ أن الجزائر لم تصل بعد في تلك المرحلة إلى المعايير والمقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة.
- غياب أي استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط والارتكاز على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.
- عدم تحديد أي رزنامة وبرنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة لا سيما الإحصائية.

---

(١) ناصر دادي عدوة، منتاوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: أسباب الإنضمام والنتائج المترقبة، الجزائر دار المحمدية العامة، سنة ٢٠٠٣م، ص ١٣٧.

- عدم الاستقرار المؤسساتي من جراء تغيير الحكومات، مما يؤدي إلى عدم مصداقية الملف الجزائري.

- إن تاخر انطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية ٢٠٠٢م راجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الاطراف والتي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

أما فيما يخص العراقيل والصعوبات الإقتصادية نذكرها على النحو الأتي:

- بطء تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة أضعفت من موقف الملف الجزائري.

- عدم الإسراع في وضع سياسة تقارب بين الاوضاع السائدة في الاسواق المحلية وتلك السائدة في الاسواق الدولية.

- بطء إصلاحات القطاع العام المالي والخدمات بصفة عامة، فالبنوك مثلا تعتمد على تشريعات لا تزال يميزها التحفظ خاصة تمةيل المشاريع الغقتصادية ودعم المؤسسات الغنتاجية.

- البيروقراطية تعد أحد العوائق الاساسية في وجه المستثمرين الذين يترددون في الإقبال على الاستثمار في الجزائر (عدم وجود تسهيلات إدارية مثل اتباع سياسة الشباك الواحد لإنهاء جميع

إجراءات المستثمر الاجنبي) مثل استخراج الوثائق المطلوبة كالسجل التجاري، وعدد الوثائق المطلوبة لملفات الاستثمار وعدد الإجراءات الواجب تنفيذها والزمن الطويل بالمقارنة مع الاجراءات المعتمدة في باقي الدول، ولعل هذا ما جعل حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (خارج قطاع النفط) لا يتعدى ١,٥مليار دولار.

ثانيا/ مدى إقتناص الجزائر فرص الإنضمام إلى المظمة العالمية للتجارة :

لكي يتم الاستفادة من الفرص التي تخولها منظمة التجارة العالمية لأعضائها، يجب على الجزائر سرعة اتخاذ العديد من التدابير ووضع استراتيجية واضحة ودقيقة تتماشى وتتوافق مع مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية، ويمكن إجمال هذه الفرص على النحو الاتي:

١- الفرص المتاحة أمام الجزائر في ترقية القطاع الصناعي مثل:

- إن دخول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجال المنافسة الحرة يستوجب دعمها وإعطائها الامكانيات اللازمة للبقاء في السوق وذلك من خلال استعمالها لمعايير جديدة تمكنها من منافسة منتوجات الدول الأخرى.

- تأهيل المؤسسات الجزائرية والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية (ISO) حتى تتمكن من منافسة مؤسسات الدول الأعضاء.

- دخول المؤسسات الجزائرية (العامة والخاصة) إلى أسواق الدول الأعضاء بكل جدية وذلك من خلال حثها على إنشاء شراكة مع المؤسسات الاجنبية للدول المتطورة قصد الاستفادة من خبرات في مختلف المجالات والتكنولوجيا والتسويق.

- يساعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تعزيز البحث العلمي لأنه حاليا نسبة المساهمة في تطوير الابحاث العلمية بالجزائر لا تتعدى ٠،٥% من رأسمال المؤسسات الجزائرية بصفة عامة، فهي ضعيفة جدا بالمقارنة مع المؤسسات الاجنبية التابعة للدول المتقدمة، حيث نجدها تخصصمبالغ كبيرة جدا في مجال تعزيز وتطوير الابحاث العلمية التي تخدم المنتجات تتعدى ٠٧% من رأسمالها.

- عملية الاهتمام بالعنصر البشري والسعي إلى تنمية مهاراته وتطويره وتكوينه وجعله من العوامل الرئيسية في خلق الميزة التنافسية للمؤسسات الجزائرية ولعل أحسن مثال هنا الصين، تركيا، الهند،،،،إلخ.

٢- الخدمات: هناك العديد من الفرص المتاحة في مجال الخدمات تتمثل فيما يلي:

- تطوير القطاع المصرفي في الجزائر نتيجة لدخوله المنافسة الحرة مع باقي الدول الأعضاء، وهذا يمكنه من إزالة كل مظاهر البيروقراطية والإجراءات والعوائق التي تضعها المؤسسات المصرفية الجزائرية أمام المستثمرين.
- تطوير قطاع السياحة خاصة وأن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي والامكانيات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها.

٣- القطاع الزراعي(١):

رغم المساحة الزراعية الهائلة والامكانية الطبيعية المتوفرة في هذا المجال إلا ان قطاع الزراعة في الجزائر يعاني من صعوبات ومشاكل، لذلك تسعى الجزائر إلى تطوير هذا القطاع لما له من اهمية استراتيجية يعزز من خلالها الإقتصاد الوطني للدولة وانطلاقا من ذلك نجد الجزائر تسعى إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإقتناص الفرص التالية:

(١) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية: أثارها السلبية والايجابية على أعمالها الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الرياض، المكتبة الوطنية، طبعة ١، ٢٠٠٤، ص١٣٤.

- فتح الاسواق الاجنبية للمنتوجات الزراعية محليا وكذلك دخول السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية، وهذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير وتحسين منتجاتهم الزراعية حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

- إن إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يُمكنها من استقطاب استثمارات أجنبية في المجال الزراعي تستطيع من خلالها نقل الخبرات وأحدث الوسائل التكنولوجية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير القطاع الزراعي لا سيما الزراعة الصحراوية.

- الاستفادة من الدعم الزراعي التي تقدمه منظمة التجارة العالمية، وذلك في إطار الصندوق الأخضر الذي يشمل مجالات الاكتفاء الذاتي، مكافحة الأمراض الزراعية، خدمات التسويق الزراعي، وأهم تطورات البحث العلمي في المجال الزراعي.

لذلك عملت الجزائر على تطوير وتعديل جميع القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى إجراء الكثير من التعديلات الخاصة بالتأمين الزراعي وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشئ من الاسهاب خاصة بالنسبة لمدى تأثير قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية على الإجراءات القانونية والسياسات الداعمة لتأمين المنتجات الزراعية بالجزائر وذلك من خلال الفصل التالي:

الفصل الثاني : تأثير نظام التأمين على تنمية الاقتصاد الزراعي

يرجع إتباع دول العالم سياسة وإستراتيجية تنويع مصادر الدخل نظرا لما لها من أهمية وإنعكاسات إيجابية كثيرة منها جعل الدولة أكثر قدرة على التعامل مع التغيرات العالمية في القطاعات الإقتصادية المختلفة مما يجعل الدولة أكثر قدرة على إختيار وتطوير القطاعات ذات العائد الإقتصادي الأكثر فائدة.كما أن سياسة التنويع الإقتصادي تعد استراتيجية رئيسية تهدف إلى خلق هياكل اقتصادية قوية قادرةعلى دفع عجلة التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، مما جعل إقتصادها يتجه نحو تفعيل الأنشطة الإقتصادية في قطاعات مهمة أخرى، منها قطاع التأمين الذي يعتبر أداة لحماية أصحاب المشاريع الإقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى أسعار السلع، مما يعمل على اختلال التوازن في تكلفة السلعة وبالتالي على نظام الأسعار التي يعتبر بدوره عاملا من عوامل حفظ التوازن في الإقتصاد الكلي. وتختلف أهميته الإقتصادية للتأمين بإختلاف أنواعها، فالتأمين في المشاريع الإقتصادية له أهمية بالنسبة للمصلحة الفردية والعامة لإعطاء الطمأنينة للإستثمار الوطني وعليه الحفاظ على النمو الإقتصادي المستثمر. وهذا كله بفضل الدور االهام الذي يقدمه التأمين الإقتصادي من ضمانات لازمة لرأس المال عكس ما نجده في التأمين على الحياة، فهو ينعكس بصفة إيجابية على الجانب الإجتماعي أيضا([1]).

(١) أحمد أبو السعود :" عقد التأمين بين النظرية و التطبيق دراسة تحليلية شاملة "، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة ٢٠٠٨م،ص٣٠.

وإنطلاقا من ذلك نجد أن تأثير التأمين على النشاط الإقتصادي يكون حسب تنوع التأمين وعناصره ([1]) لذلك سنحاول التركيز على التأمين الزراعي وعلاقته بإتفاقيات منظمة الأغدية والزراعة.

يلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعيةً نظرا لهذا الدور الهام بادرت الدولة لاتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز هذه المكانة منها: اعتماد التأمين الزراعي للتعويض على المزارعين اثناء تعرض محاصيلهم الزراعية للأحوال الجوية والكوارث الطبيعية فالتأمين الزراعي ضرورة اقتصادية واجتماعية لأنه يسهم في درء اثار المخاطر وتهيئة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

(١) بهاء بهيج :" إعادة التأمين بين النظرية و التطبيق "، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، سنة ٢٠٠٨م، ص ٣٢.

المبحث الأول: تعريف التأمين الزراعي وأهم منتجاته

أولا/ تعريف التأمين الزراعي: عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة، والتأمين الزراعي هو منتج خاص من منتجات التأمين يستعمل من قبل المزارعين والشركات الزراعية، ويعرف التأمين الزراعي "بأنه وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين والمشاركين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل الزراعية فقط، وإنما يشمل الماشية، الخيول، والغابات، والاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الزراعية" (١) وتتجسد أهمية التأمين الزراعي في النقاط الموالية:

- يشجع المزارعين على زيادة الاستثمار.
- يعطى المزارعين الاحساس بالأمان والثقة.
- يوفر بعض الحماية من مخاطر الإنتاج.
- يعفى الحكومة من التعويضات العشوائية عند وقوع الكوارث الزراعية.
- يؤدى الى تحسين الاداء وتبنى شروط الإنتاج الزراعي الصحيحة.

(١) The World Bank, Assurance Agricole, p06, 07/05/2014, http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf

- يوفر مناخ مشجع للتمويل المصرفي.
- دعم الدولة للتامين يتوافق مع شروط منظمة التجارة الدولية.

ثانيا/ منتجات التأمين الزراعي:

تجدر الإشارة هنا إلى أن منتجات التأمين الزراعي المطبقة عالميا تتجسد في النقاط التالية:

- التأمين ضد خطر وحيد:

- يطبق في كل الدول المتقدمة وحوالى ٥٠% من الدول النامية
- انخفاض تكلفة التعويضات
- ينحصر في الأخطار الرئيسية
- الأقساط في متناول الغالبية

- التأمين ضد مخاطر متعددة

- يغطى غالبية المخاطر التي يتعرض لها المحصول
- ادارته اكثر تكلفة عن غيره من الأشكال
- أكثر تعقيدا من التأمين ضد خطر وحيد

- أسعار التأمين أكثر ارتفاعا عن غيرها من اشكال التأمين
- يحتاج إلى معاينة قبل التأمين وقياس دقيق للمحصول لتقدير الخسائر
- عرضة للانتقاء العكسي والمخاطر السلوكية

- التأمين على أساس المؤشرات

موجود على اساس تجريبي في العديد من الدول، فيما عدا الهند والمكسيك يتم تقدير حجم التعويضات على اساس مؤشر قياسي (معدل سقوط الأمطار- متوسط انتاجية منطقة معينة)، أما فيما يخص الجزائر، فقد أدرجت منتجات التأمين الزراعي حسب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من خلال الجدول التالي:

جدول منتجات التأمين الزراعي([1])

التأمين على الانتاج النباتي	التأمين على الانتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطر الصناعية	التأمين على السيارات	التأمين ضد الخاطر البسيطة
– التأمين الزراعي الشامل – التأمين الشامل النخيل – التأمين الشامل البطاطا – التأمين ضد البرد – التأمين ضد البرد والحريق معا – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل – تأمين أشجار الفاكهة – تأمين الشامل الطماطم – تأمين الشامل الزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل الأبقار – التأمين الشامل الأغنام – التأمين الشامل الخيول – التأمين الشامل الجمال – التأمين الشامل الدواجن – التأمين الشامل تربية النحل – التأمين الشامل الديك الرومي	– التأمين ضد الحريق والانفجار – التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق –	– تأمين المقطورة – تأمين الجرارات والمعدات الزراعية – تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	– تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين مسؤولية البيطري – تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

([1]) Ministere de l' Agriculture et du Developpement Rural, Assurances Agricoles, 12/05/ 2014, http://www.minagri.dz/assurance.html.

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية والسياسات الداعمة لتأمين المنتجات الزراعية بالجزائر

- **أولا / الإجراءات القانونية الداعمة للتأمين الزراعي:**

تتمثل هذه الاجراءات في مختلف العقود القانونية التي يمكن إبرامها لتأمين وحماية المنتجات الزراعية، ولعل أهمها يتجسد فيما يلي:

١- عقد التأمين ضد البرد: تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل اللألي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش، والبقول، والأعلاف، والمحاصيل الصناعية والخضروات والأشجار، والزهور، أو على البيوت البلاستيكية، البلستيك، المحصول([1]).

٢- عقد التأمين ضد العواصف: تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية والتي تؤدي إلى اتلاف جزئي أو كلي

(١) Boulahia Latifa:" contribution des Assurances Agricoles Au Developpement Rural Durable en Algerie, these de magister en Amenagement du territoire , Universite Mentouri- Constantine, 2008, p 30.

للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، والمشاتل([1]).

٣- عقد التأمين ضد الفيضانات: يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضان مياه البحر والأنهار، الينابيع، البرك، والبحيرات([2]).

٤- عقد التأمين ضد الجليد: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات (البطاطا، البقوليات)، والاشجار المثمرة، والمشاتل.

(١) Abderrahmane Bourad:" Offre Nationale en matiere d, assurance Agricole, Seminaire sur les Risques Agricoles-Assurance, 10/6/2007, Alger, p 6

(٢) Abderrahmane Bourad, Ibid, p 6

٥- عقد التأمين ضد الثلج: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل([١]).

٦- عقد التأمين ضد السيروكو: هذا العقد يضمن الخسائر الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة، والتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، والأشجار المثمرة([٢]).

٧- عقد التأمين ضد الأمطار: يغطي هذا العقد الخسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها.

٨- عقد التأمين ضد الشمس: يغطي هذا العقد الخسائر الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الاشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها([٣]).

٩- عقد التأمين ضد هلاك الحيوانات: تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت ناجمة عن حوادث أو أمراض، ويسري ضمان في

(١) فاطمة الزهراء طاهري:" دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٢٢، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة ٢٠١١م، ص ٣٨٠.

(٢) Abderrahmane Bourad, op cit, p 6.

(٣) فاطمة الزهراء طاهري، مرجع سابق، ص ٣٨٠

حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين([1]).

١٠- عقد التأمين الشامل للدواجن: يغطي هذا الضمان الوفيات الناجمة عن الأمراض والتسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين([2]).

- **ثانيا/ سياسات الدعم الزراعي:**

يلعب التأمين الزراعي دورا رئيسيا في تحقيق إزدهار إقتصاد الدولة من خلال تعزيز التنمية الزراعية التي تتمثل في اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الانتاجية وزيادة الانتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع ([3])، ومن بين سياسات الدعم

---

(١) أمر رقم ٩٥-٠٧، المادة ٤٩، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٣، الصادرة بتاريخ ٣/٨/ ١٩٩٥م، ص ١١.

(٢) Abderrahmane Bourad, op cit, p 8

(٣) غردي محمد:" القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر ٣، سنة ٢٠١٢م، ص ٨.

الزراعي في الجزائر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

١- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، محاولة للنهوض بالانتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، ثم توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية([1])، وقد جاء هذا المخطط لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الامكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق سواء على المد الزمني الطويل والمتوسط، من خلا وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية مما يزيد في إمكانية تحقيق الأمن الغذائي([2])، كما يهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن

(١) غردي محمد، المرجع السابق نفسه، ص ١٣٦.
(٢) غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٦

الغدائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية وتشجيع ودعم المزارعين([1])، وقد تم تحديد آلية مالية لتنفيذ المخطط، تتجسد في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية([2]) والتي تتمثل فيما يلي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية، وقد نص المنشور الوزاري رقم ٣٣٢ المؤرخ في ٢٠٠٠/٧/١٨م:" أن غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي ٢٠٠٠-٢٠٠١م.
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، مهمته التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

---

(١) أمال حفناوي:" مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو ولانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤م، جامعة سطيف، ١١-١٢/مارس/ ٢٠١٣م، ص ٤

(٢) أمال حفناوي، مرجع سابق ذكره، ص ٧

٢- برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

برنامج التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أغسطس ٢٠٠٩م، ويؤكد هذا البرنامج على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة، والمتمثل في " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"([١]).

([١]) Ministere de l'Agriculture et du Developpement Rural, Le renouveau agricole et rural en marche, p5, 10/5/2014: http//www.minagri.dz/pdf/ Divers/Juillet/Le_RAR_AR1.pdf.

خـــاتمة

بإعتبار أن التأمين الزراعي وسيلة هامة وفعالة لمراجعة عملية إدارة المخاطر المناخية، فقد نجد ذلك واضحا في أهمية تأثيره في الحفاظ على الموارد الزراعية والريفية، أضف إلى ذلك ضمانه الحد الأدنى من الدخل للمزارع ناهيك على الحفاظ على النشاط الفلاحي، وتوفيره الحد الأدنى من الملائمة للمزارع والإجراءات البنكية، هذا إلى جانب ضمانه للأمن الغذائي الذي يعزز الاستقرار الاقتصادي([1])، والجدير بالذكر هنا أن سبب ازدياد الطلب على التأمين الزراعي بالجزائر يرجع إلى الأسباب التالية:

- ارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية، وهي المرشحة للاستمرار.
- الزراعة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر، خاصة وأن الجزائر تسعى تشجيع الاستثمارات الزراعة الاجنبية للإستفادة

(١) La mutualite agricole aujourd'hui, N 12 , 2011, Le Role des Assurances Agricole dans le developpement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p 8, 10/5/2014, http:// www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu% 20tic/ Communication 13. Pdf.

من الخبرات الدولية في المجال الفلاحي وأهم التطورات البحثية، بالإضافة إلى استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا.

- إمكانية الحصول على الدعم الزراعي التي تقدمه منظمة التجارة العالمية، وذلك في إطار الصندوق الأخضر الذي يشمل مجالات الاكتفاء الذاتي، مكافحة الأمراض الزراعية، خدمات التسويق الزراعي، وأهم تطورات البحث العلمي في المجال الزراعي.
- تعرض الزراعة لمخاطر جديدة، خاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية.
- الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذلك بنوعية البيئة، يجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية الزراعية ([1]).

من جهة أخرى يجب أيضا ذكر أن من بين أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من البحث هي التحديات التي تعيق التأمين الزراعي بالجزائر، ولعل أهمها يتمثل في:

- ضعف سوق التأمين الجزائري أدى إلى إخفاق قطاع التأمين الزراعي في تفسير مساهمته النسبية في التنمية الزراعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهذا ما يستوجب إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لفتح الاسواق الاجنبية للمنتوجات الزراعية محليا ومما يسمح بدخول

(١) Conseil National des Assurances, note de conjonction du marche des assurances 4’eme trimestre 2013, p8, 7/5/2014, http://www.cna.dz/content/download/15810/99391/version/1/file/NC_2013_T4.pdf.

السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية، وهذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير وتحسين منتجاتهم الزراعية حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

- عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين والمزارعين بفوائد التأمين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الشبه كلي على الدولة عن طريق الدعم والمعونات والتسهيلات.
- غياب البنية الأساسية للتأمين الزراعي يحد من عرض منتجات تأمينية مناسبة للمزارعين
- انخفاض الوعى بالمخاطر وانخفاض ثقافة التأمين لدى المزارع يؤدى الى انخفاض اقبالهم على الاشتراك – المفاهيم الخاطئة حول التأمين بين المزارعين.
- الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركات الخاصة في قياس المخاطر، وجمع البيانات، ومتابعة سلوك المنتجين، وتنفيذ وفرض أدلة إصدار الوثائق، وهو ما يرفع من التكلفة مما يمنع الشركات الخاصة من تطوير السوق.

بناءً على ما تقدم يمكن إدراج **التوصيات** التي ممكن الاستفادة منها لتعزيز التأمين الزراعي لدى المزارعين، وذلك من خلال النقاط الموالية:

١- المساندة الحكومية للتأمين الزراعي:

- دعم الاشتراكات للمحاصيل الرئيسية (الأساسية).

- دعم التدريب والبرامج التعليمية.
- حماية صغار المزارعين ضد الكوارث المناخية.
- دعم المصروفات الخاصة بتقدير الخسائر.

٢- الحماية الإجتماعية للمزارعين:

- إجراء دراسة جدوى إقتصادية للتغطية الإجتماعية للمزارعين والغير مضمونين.
- تأمين الحماية الإجتماعية للمزارعين في الأرياف.
- تأمين شروط السلامة الصحية للمزارعين.
- هذا بالإضافة إلى إنشاء قاعدة معلومات وبيانات للتأمين الزراعي تشمل خارطة الانتاج والمخاطر والخسائر وتحديثها بشكل دوري ومتواصل.
- أيضا الإهتمام بنشر الوعي التأميني في القطاع الزراعي وتوعية المزارعين بضرورة حماية محاصيلهم وممتلكاتهم مما يشجعهم أيضا على توفير المعدات والأدوات اللازمة لعملهم.

قائمة المراجع:

أولا / المراجع باللغة العربية:

١- أمال حفناوي:" مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو ولانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤م، جامعة سطيف، ١١-١٢/مارس/ ٢٠١٣م
٢- أحمد أبو السعود :" عقد التأمين بين النظرية و التطبيق دراسة تحليلية شاملة "، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة ٢٠٠٨م.
٣- السباعي محمد الفقي و آخرون :" الخطر و التأمين بين النظرية و التطبيق "، الكويت، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع، سنة ١٩٩٦م.
٤- أحمد سالم ملحم :" بين التأمين التجاري و التأمين التعاوني "، مؤتمر التأمين : أبعاده وآفاقه، سنة١٤٣١هـ
٥- أحمد سالم ملحم:"التأمين التجاري و التأمين التعاوني "، مؤتمر التأمين أبعاده و آفاقه، سنة ١٤٣١هـ.
٦- بهاء بهيج :" إعادة التأمين بين النظرية و التطبيق "، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، سنة ٢٠٠٨م.

٧- بديعة الغلايني و عدنان ضناوي:" التأمين من الخطر"، طرابلس، دار المعارف العمومية، سنة ١٩٩٢م
٨- جلال محمد ابراهيم :" التأمين وفقا للقانون الكويتي دراسة مقارنة بين القانونيين المصري و الفرنسي"،الكويت مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٩م.
٩- حسين عمر، الجات والخوصصة، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٢.

١٠- رياض منصور الخليقي:" تقييم التطبيقات و تجارب التأمين التكافلي"، ملتقى التأمين بالرياض، سنة ٢٠٠٩م
١١- شهاب أحمد جاسم العنبكي:" المبادئ العامة للتأمين " الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،سنة٢٠٠٥م
١٢- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية: أثارها السلبية والايجابية على أعمالها الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الرياض، المكتبة الوطنية، طبعة ١، ٢٠٠٤
١٣- عبد الله مبروك النجار:"عقد التأمين و مدى مشروعيته في الفقه الإسلامي "، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٤م.
١٤- عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم :" عقد التأمين حقيقته ومشروعيته دراسة مقارنة "، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،سنة٢٠٠٣م.
١٥- عصام أنور سليم: "عقد التأمين في القانونيين المصري و اللبناني"، بيروت، الدار الجامعية، سنة١٩٩٧م
١٦- عبد الله زيد آل محمود:" أحكام عقود التأمين و مكانها من شريعة الدين"، بيروت، دار الشروق، سنة ١٩٨٢م.
١٧- عبد الحميد عبد المطلب، الجات والآليات منظمة التجارة العالمية من أرغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة ٢٠٠٣.
١٨- غردي محمد:" القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر ٣، سنة ٢٠١٢م
١٩- فاطمة الزهراء طاهري:" دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٢٢، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة ٢٠١١م.

٢٠- محمد حسام محمود لطفي:" الأحكام العامة لعقد التأمين دراسة مقارنة بين القانونيين المصري و الفرنسي "، القاهرة، النسر الدهبي للطباعة، سنة ٢٠٠١م
٢١- محمد شوقي الفنجري:" الاسلام و التأمين "، المملكة العربية السعودية، جدة، مكتبة عكاظ، سنة ١٩٨٤م.
٢٢- محمد الدسوقي :" التأمين و موقف الشريعة منه "، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سنة ١٣٨٧هـ.
٢٣- محمد حسام محمود لطفي :"الأحكام العامة لعقد التأمين دراسة مقارنة بين القانونيين المصري و الفرنسي"، القاهرة، النسر الدهبي للطباعة، سنة ٢٠٠١م.
٢٤- محمد ابراهيم عبد الرحيم، منظمات إقتصادية دولية في زمن العولمة، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ٢٠٠٨م.
٢٥- ناصر دادي عدوة، منتاوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: أسباب الإنضمام والنتائج المترقبة، الجزائر دار المحمدية العامة، سنة ٢٠٠٣م.
٢٦- يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، سنة ٢٠١٠م.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

١- Abderrahmane Bourad:" Offre Nationale en matiere d, assurance Agricole, Seminaire sur les Risques Agricoles- Assurance, 10/6/2007, Alger.
٢- Boulahia Latifa:" contribution des Assurances Agricoles Au Developpement Rural Durable en Algerie, these de magister en

Amenagement du territoire , Universite Mentouri- Constantine, 2008

٣- The World Bank, Assurance Agricole, p06, 07/05/2014, http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf

ثالثا/ الرسمية:

٤- أمر رقم ٩٥-٠٧، المادة ٤٩، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٣، الصادرة بتاريخ ٨/٣/ ١٩٩٥م،

٥- Ministere de l'Agriculture et du Developpement Rural, Le renouveau agricole et rural en marche, p5, 10/5/2014: http//www.minagri.dz/pdf/ Divers/Juillet/Le_RAR_AR1.pdf.

٦- Ministere de l' Agriculture et du Developpement Rural, Assurances Agricoles, 12/05/ 2014, .http://www.minagri.dz/assurance.html

٧- La mutualite agricole aujourd'hui, N 12 , 2011, Le Role des Assurances Agricole dans le developpement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p 8, 10/5/2014, http:// www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu% 20tic/ Communication 13. Pdf.

٨- Conseil National des Assurances, note de conjonction du marche des assurances 4'eme trimestre 2013, p8, 7/5/2014, http://www.cna.dz/content/download/15810/99391/version/1/file/NC_2013_T4.pdf.

٩- Ministere de l' Agriculture et du Developpement Rural, Assurances Agricoles, 12/05/ 2014, http://www.minagri.dz/assurance.html.